دراسة نظرية في التحول الديمقراطي

دكتور. علي مصباح محمد الوحيشي

كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية

alielwahishi@gmail.com

الملخص

إن التحول الديمقراطي يمثل ظاهرة طبيعية في علم السياسة، هذه الظاهرة مرت بها كثير من دول العالم، البعض منها حقق تحولاً ديمقراطياً وأسس لبناء دولة ديمقراطية صحيحة، تستند على احترام حقوق الإنسان، وصون حريات الأفراد، ويخضع فيها الجميع للقانون، وتنتقل فيها السلطة بطريقة سلمية، في حين فشلت دول أخرى في تحقيق هذا التحول و انتقلت إلى وطأة أنظمة استبدادية جديدة، تكرس حكم الفرد الواحد، أو الحزب الواحد، أما دول الفريق الثالث فقد وقعت في أتون الحروب الأهلية، والطائفية، والفوضى العارمة، حيث أصبحت توصف كدول فاشلة.

التحول الديمقراطي يعتبر مرحلة تقوض فيها كل دعائم النظام السياسي الدكتاتوري القائم، ويبنى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، فالتحول الديمقراطي يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي السائد، ومدى تطور المجتمع، فالتحول قد يحدث بالطرق السلمية، كما حدث في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في بعض دول أوروبا الشرقية في نهاية تسعينيات القرن العشرين، أو عبر الثورة، والعنف، ولكن بدرجات مختلفة، كما حدث مؤخراً في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن.

مصطلحات دالة: *التحول الديمقراطي، الديمقراطية، النظام الديكتاتوري.*

المقدمة :

شهد العالم الكثير من التحولات الديمقراطية Democratic Transitions التي أسست قواعد الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام الحريات في الدول التي نجحت فيها عملية التحول، فعملية التحول تتصف بأنها عملية صعبة، ومعقدة، Difficult and Complicated Process تمر بكثير من المراحل، بداية بتفكيك منظومة النظام الديكتاتوري السائدة، ونهاية ببناء مؤسسات سياسية قوية، ترسخ الوحدة الوطنية، وتؤسس لمشاركة سياسية فعالة لكافة أفراد المجتمع.

إن الفترة ما بين التحول الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية تصاحبها صراعات اجتماعية، وسياسية، مثل الاضطرابات، والانتفاضات، وأعمال العنف، والتشوهات الاقتصادية، مثل التضخم، وتنامي عدم المساواة الاجتماعية، والاقتصادية، والجريمة المنظمة، والإرهاب، بالإضافة إلى سوء الحكم. فالتحول الديمقراطي يتوقف على طبيعة النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي السائد، وقد يكون التحول بالطرق السلمية، أو من خلال العنف، و بدرجات مختلفة، مثل ما حدث بدول الربيع العربي.

مشكلة البحث :

أن إشكالية البحث تتمثل في بحث حدود تجربة التحول الديمقراطي، التي تشهدها الكثير من دول العالم، فقد شهد العالم الكثير من التحولات السياسية، التي جاءت بشكل أساسي تطالب بالحرية، والديمقراطية، وسيادة القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فالتحول الديمقراطي يمر بمراحل مختلفة، تتضمن تفكيك النظام السياسي الديكتاتوري القائم، وبناء نظام ديمقراطي جديد، يشتمل على مجموعة من العناصر الرئيسية، كبناء مؤسسات سياسية تُرسخ الديمقراطية، وحقوق الإنسان والانتقال السلمي للسلطة من جهة، وتؤكد على العدالة الاجتماعية، والاقتصادية، وسيادة القانون من جهة أخرى.

وينطلق هذا البحث من التساؤلات التالية:

- ما هي أسباب وتداعيات التحول الديمقراطي الذي تشهده الكثير من دول العالم؟
- هل يتم التحول الديمقراطي في مختلف الدول بطريقة مماثلة، أم يتم بأساليب مختلفة، حسب طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة؟
- ما هي الصعوبات، والمعوقات التي تواجه التحول الديمقراطي؟

فرضية البحث :

إن التحول الديمقراطي ظاهرة طبيعية، Natural Phenomenon تمر بها مختلف الدول، وتحدث نتيجة لأسباب مختلفة، تتوقف على طبيعة النظام السياسي القائم، The Phenomenon of Political System ودرجة ديكتاتوريته، فالتحول الديمقراطي يتم وفقاً لأساليب تختلف من دولة لأخرى، كما أن التحديات التي تواجه الدول التي تشهد تحولاً ديمقراطياً تختلف من دولة لأخرى، حسب ظروفها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، حيث يستند هذا البحث على الفرضية التالية:

إن طبيعة النظام السياسي القائم هي التي تحدد طبيعة التحول الديمقراطي في الدولة، بالوسائل السلمية، أو بالعنف، مما يجعل عملية التحول الديمقراطي متباينة من دولة إلى أخرى، والتي تلعب فيه العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية دوراً كبير في نجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي، والاستقرار السياسي، في فترة ما بعد عملية التحول.

أهمية البحث :

تتمحور أهمية هذا البحث في دراسة التحول الديمقراطي الذي يمثل أهمية كبيرة في استقرار الدول، وتحقيق تنمية مستدامة، تطمح إليها كافة شعوب العالم، وهذا يتطلب منا التركيز على أبعاد التحول الديمقراطي من جوانب متعددة، تبدأ بتحديد مفهوم التحول الديمقراطي، وتنتهي بتحديد التحديات التي تواجه هذا التحول، الذي يمثل منعطفاً خطيراً في تجارب الدول التي شهدت، وتشهد تحولات سياسية، أنتهى بها المطاف إما إلى تحقيق ديمقراطية كاملة، أو فشل تلك التحولات، التي في الغالب تؤدي إلى الانتقال إلى أنظمة استبدادية جديدة، أو الوقوع في أتون الحروب الأهلية، والصراعات القبلية، أو الطائفية.

أهداف البحث :

يهدف البحث للوصول إلى:

1- تحديد مفهوم التحول الديمقراطي.
2- معرفة أسباب وتداعيات التحول الديمقراطي.
3- تبيان خصائص التحول الديمقراطي.
4- استعراض أساليب وأنماط التحول الديمقراطي.
5- تحديد مؤشرات التحول الديمقراطي.
6- محاولة تحديد التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي.

الدراسات السابقة :

من خلال مراجعة الكتابات السابقة للبحث، والمتعلقة بالتحول الديمقراطي، يتضح أن هناك عدداً محدوداً من الدراسات التي تعرضت لدراسة هذا الموضوع باللغة العربية، و ركز معظمها على دراسة حالة معينة، أما الدراسات باللغة الإنجليزية، فقد ركزت أغلبية الدراسات على عملية التحول في دول أمريكا اللاتينية، ودول أوروبا الغربية، نذكر منها ما يلي:

1- دراسة Samuel Huntington صموئيل هانتغتون (1991) Democracy's Third Wave "الموجة الثالثة من الديمقراطية"، استعرض هانتغتون في دراسته الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة، والمتمثلة فيما يلي :-

أولاً:- انتشار قيم الديمقراطية على نطاق واسع في العالم، وذلك بسبب فشل الأنظمة الاستبدادية في الحفاظ على شرعيتها، وفشلها في أدائها الاقتصادي، والعسكري، في بعض الأحيان.

ثانياً:- بسبب النمو الاقتصادي الكبير الذي شهده العالم في ستينيات القرن الماضي، الذي بدوره زاد من حجم الطبقة الوسطى، وعدد المتعلمين في كثير من بلدان العالم، مما أدى إلى الأسراع في عملية التحول الديمقراطي.

ثالثاً:- دور الكنيسة الكاثوليكية بين عامي 1963-1965 في معارضتها للاستبداد.

رابعاً:- التغير فى سياسات الفاعلين الدوليين، وأبرزها المجتمع الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي سابقاً.

خامساً:- تضاعف جهود وتأثيرات التحولات المبكرة التي حدثت في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، وذلك في تحفيز، وتوفير نماذج أثرت إيجاباً في الجهود اللاحقة في عملية التحول الديمقراطي.

2- دراسة Adam Przeworski آدم برزيورسكي (2000) Democracy and Economic Development "الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ". هذه الدراسة فحصت العلاقة ما بين طبيعة النظم السياسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتحول نحو الديمقراطية، وخلصت الدراسة إلى تعدد مسارات الديمقراطية، وحالما تتحقق الديمقراطية فإنها تدوم لفترة أطول في الدول المتقدمة؛ لأنها تمثل البيئة الملائمة للديمقراطية، كما خلصت الدراسة إلى أن دخل الفرد ينمو في ظل النظام الديمقراطي أكثر منه في ظل النظام الديكتاتوري.

3- دراسة Carles Boix كارليس بويكس (2011) Democracy, Development, and the International System. "الديمقراطية والتنمية والنظام الدولي". توصل الباحث في دراسته إلى النقاط التالية:-

أولاً:- إن ارتفاع دخل الفرد يرتبط إحصائياً بعملية التحول الديمقراطي، أي كلما زاد دخل الفرد Per capita income كلما سّرع ذلك في عملية التحول الديمقراطي، لأن ارتفاع دخل الفرد يزيد من حجم الطبقة الوسطى في المجتمع، التي بدورها تسعى إلى تغيير الوضع الراهن.

ثانياً:- التنمية لها أثر سببي على الديمقراطية، فعملية التنمية الاقتصادية مرتبطة بانتشار القوى العاملة الماهرة، وانخفاض عدم المساواة، declining inequality والتنوع الاقتصادي. كل هذه التحولات تجعل من الممكن أن يفضي التحول الديمقراطي إلى توازن سياسي في الدولة.

ثالثاً:- إن العلاقة بين دخل الفرد، والديمقراطية تتفاوت مستوياته بين الدول، وذلك باختلاف مستويات الدخل ومن فترة زمنية إلى أخرى، فالنمو الاقتصادي الإضافي في الدول الديمقراطية لا يؤدي إلى تحول، وإنما يزيد من نسبة الاستقرار السياسي، والاقتصادي في تلك الدول.

4- دراسة Lina Khatib لينا الخطيب (2013) حول Political Participation and Democratic Transition in the Arab World. "المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي" خلصت الدراسة إلى أن هناك تحديات كبيرة تواجه الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً، خاصة فى العالم العربي، والمتمثلة في ضعف المشاركة السياسية في فترة ما بعد التحول؛ وذلك نتيجة لسنوات من الحكم الديكتاتوري، الذي خضعت له شعوب تلك الدول، وبالتالي أحد التحديات التي تواجه هذه الدول هو تحقيق الاستقرار السياسي، والأمني بعد فترة التحول الذي يفضي تحقيقه إلى استكمال عملية التحول الديمقراطي بشكل كامل.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، التي ركز بعض منها على التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، وأوروبا الغربية المسمى بالموجة الثالثة، والأسباب التي أدت إليها. نجد البعض الآخر ركز على التنمية الاقتصادية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي، كذلك المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. في حين جاءت هذه الدراسة محاولةً لإيضاح أسباب وأساليب التحول الديمقراطي بصفة عامة وخصائصه و التحديات التي تواجهه.

منهجية البحث :

اعتمد الباحث على منهج التحليل الوصفي، في وصف، وتحليل أسباب، وأساليب، وتحديات التحول الديمقراطي، الذي يمثل ظاهرة طبيعية في علم السياسة، بالإضافة إلى استخدام المنهج التاريخي في استعراض بعض أمثلة التحول الديمقراطي التي شهدها العالم.

تحديد مفهوم التحول الديمقراطي :

يتباين، ويتعدد في الأوساط الأكاديمية، والسياسية استخدام اصطلاح التحول الديمقراطي Democratic Transition، أو عملية التحول الديمقراطي Democratic Transition Process، أو التحول نحو الديمقراطية Transition Toward Democracy ودرجة حدوثها، وشروط قيامها، شأنها في ذلك شأن كثير من المصطلحات السياسية الأخرى. حيث يشير مفهوم التحول الديمقراطي The Concept of Democratic Transition في أوسع معانيه إلى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، فمفهوم التحول الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، وانهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية، والقانونية، والمؤسسات، والعمليات السياسية، فضلاً عن ذلك فقد تشهد عملية التحول صراعات، ومساومات، وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدول (حسين إبراهيم، 2013). و يرى كلٌ من Michlai, Amichai, and Kathryn مايكل و إميتشي و كاثرين أن التحول الديمقراطي هو إحداث النظام قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، إما من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي انتخابي، أو من نظام شبه استبدادي إلى نظام أكثر ديمقراطية (2007). إن التحول الديمقراطي يعكس حدوث عملية تبدل، أو تغيير جذري، وشامل في بنية المجتمع؛ وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث تأثيرات بالغة على كافة المستويات: الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية (آفاق التحول إلى الديمقراطية في بلدان الربيع العربي في ظل الواقع العربي الراهن، 2011).

يختلف مفهوم التحول نحو الديمقراطية عن مفهوم الديمقراطية ، فقد وصف لويس بول التحول الديمقراطي بأنه مرحلة من تغيير النظام، تبدأ عند نقطة ما، عندما تبدأ الأنظمة الاستبدادية الشمولية Totalitarian Regimes بالانهيار، ووضع دستور، وهياكل ديمقراطية جديدة، وتعديل النخب السياسية لسلوكها بما يتفق مع قواعد الديمقراطية المقررة (Lewis, Paul, 2005, p.405). فالتحول السياسي هو نتيجة مباشرة، أو غير مباشرة من انقسامات مهمة في إطار النظام الاستبدادي نفسه، مع انشقاقات متذبذبة بين المتشددين والمعتدلين (O'Donnell, G. A. Schmitter, P, 1986). فنجد أن التيار المعتدل في الدولة يهدف إلى إنشاء حكومة منفتحة، والحصول على دعم جماهيري واسع، فعندما يواجه المعتدلون محاولة التحول السياسي، يكونون أكثر استعداداً للتفاوض، والتخلي عن السلطة، بدلاً من قتال شعوبهم، بينما المتشددون في العادة يكونون مستفيدين من الوضع الراهن؛ ولذلك فهم يكرسون بقاءهم في مناصبهم من خلال تبني سياسات قمعية، للسيطرة على الشعب، من أجل منعهم من أية محاولة تهدد وجودهم في

المجتمع، فالمتشددون ليس لهم استعداد ليتنازلوا، أو حتى أن يتفاوضوا مع المعارضة (Crescenzi, M, 1999). وتختلف الدول في درجة استخدام العنف، فبعض الدول تستخدم مستوى عالياً من العنف High Levels of Violence ضد مواطنيها، يفوق دولاً أخرى، فعلى سبيل المثال، المستويات المنخفضة من العنف Low Levels of Violence ترتبط دائماً بالفرص السياسية التي تخفف التعبئة للاحتجاج، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية المنفتحة Open Democratic Regimes التي لديها مؤسسات تستوعب مطالب الشعب، بينما الدول القمعية Repression States تفتقر لمثل هذه المؤسسات، وتصنف من حيث مدى قدرتها على ممارسة العنف، و حجم الأجهزة القمعية، أو بالشرعية أو عدم الشرعية (Johnston, H, 2012).

ففي الدول ذات المستويات العالية من القمع، High Levels of Repression مثل كوريا الجنوبية، وبيلاروسيا، وطاجكستان فتتميز بمراقبة مستمرة على شعوبها وضبط اجتماعي من خلال أجهزة البوليس، ومن خلال تنشئة اجتماعية أيديولوجية قوية، ودعاية عقائدية مستمرة، أما الدول القمعية المتشددة، التي لديها قدرة منخفضة على استخدام العنف Low Level of Violence تصنف بما يعرف Sultanistic Regimes هذه الأنظمة تستند على حكم استبدادي مطلق، وهم أيضاً يصنفون بأنهم دول أقل تنمية، و الإدارة تسيطر عليها نخبة صغيرة محيطة بالقائد، كما هو الحال في نيكاراغوا تحت حكم أناستاسيو سوموزا Anastasio Somoza ، و إيران تحت حكم الشاه Shah، و رومانيا تحت حكم نيكولاي ، تشاوشيسكو Nicolae Ceausesc ، فالأنظمة الاستبدادية توجد بين النظامين السابقين. وبعض هذه الأنظمة يعرضون جزءاً أكبر من الحرية لمواطنيهم، ويميلون ليكونوا أكثر استقراراً؛ بسبب تمتعهم بدرجة من الشرعية، ومن الأمثلة على ذلك دول استبدادية ذات نظام الحزب الواحد، مثل المكسيك قبل عام 1996، والأرجنتين في الستينيات من القرن الماضي، وفنزويلا اليوم (Johnston, H, 2012).

بينما يشير مفهوم الديمقراطية The Concept of Democracy إلى ذلك النظام الذي يعزز الحرية الشخصية، والحقوق المتساوية، والانتخابات الحرة، والنزيهة، فبالرغم من تعدد مفاهيم الديمقراطية، إلا إنها تصب في نفس القالب. فقد عّرف هانتغتون الديمقراطية بأنها نظام سياسي يجمع بين ثلاثة متطلبات: المنافسة، والشمولية، والحريات المدنية (Doorenspleet, Renske, 2000. 38). أما ديغن فيصف الديمقراطية "بأنها حكومة من كل الشعب، وبكل الشعب بتمثيل متساوٍ " (Deegan, Heather, 1994). فالديمقراطية تضمن حقوق الناس لقبول أو رفض من يحكمهم، وهذا يعزز شيئين: أولاً: المشاركة السياسية الواسعة، وثانياً: تسهيل الرفاهية العامة (Boothe, John. Wade, Christine. Walker, Thomas, 2010). و يرى Lynn Jones لين جونس بأن الديمقراطية: ذلك النظام الذي لا يختار فيه الشخص نفسه، ولا يستطيع أحد

أن يوظف نفسه بالقوة ليحكم، وبالتالي لا أحد يستطيع أن يمنح لنفسه سلطة مطلقة غير محدودة (1998)، كما قدم Fish Steven فيش ستفين معايير للديمقراطية Criterions for Democracy شكلت أسساً لمفهوم الديمقراطية لكثير من المفكرين من بعده، تمحورت حول: حرية واسعة، حرية الكلام، منافسة بين القادة بدون عنف ، مشاركة الأحزاب في العملية السياسية، وتشجيع كل أعضاء المجتمع السياسي للمشاركة في العملية الديمقراطية، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية (2011). فقد أشارت مجموعة من منظري الديمقراطية إلى مجموعة من الشروط The Set of Conditions التي تسبب، أوترتبط مباشرة بتحقيق الديمقراطية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (1)

الآليات المسببة للديمقراطية و منظروها

الآلية السببية للديمقراطية	منظَرو الديمقراطية
التنمية الاقتصادية	Seymour Martin Lipset
الثقافة المدنية	Gabriel Almond Sidney Verba
التسلسل التاريخي	Barrington Moore R. Dahl
دولة حديثة– وحدة وطنية	Rose, Shin Dankwart Rustow
المؤسسات	Terry Karl James March Johan Olson
النخبة	Guillermo O'Donnell P. Schmitter D. Rustow

Mazo, E. (2005).What Causes Democracy? Center on Democracy, Development, and the Rule of Law Stanford Institute on International Studies. P.8

فالفرق ما بين التحول الديمقراطي، والديمقراطية، هو أن الحالة في التحول الديمقراطي تستوجب انهيار مؤسسات النظام الديكتاتوري القائم، وقد يكون التحول بالطرق السلمية أو بالعنف، كما يستوجب بناء مؤسسات سياسية، وقانونية تمهد لكتابة الدستور، الذي يصون الحريات الفردية Protects Individual Freedoms ويعمل على تطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع بالتساوي Implements the Law Equally ويضمن إجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة Free and Fair Elections، فالتحول هو مرحلة مؤقتة ما بين تقويض نظام سياسي منهار، وتأسيس نظام سياسي جديد، فليس بالضرورة أن ينتج التحول

السياسي نظاماً ديمقراطياً، فقد ينتج نظاماً سلطوياً جديداً، أو ينزلق نحو فوضى عارمةChaos، وحرب أهلية Civil War، بينما الديمقراطية هي نظام حكم يُرسخ سيادة القانون، وعدم الانفراد بالسلطة، ويكفل الحرية للجميع في إطار انتقال سلس، وسلمي للسلطة ضمن قواعد ينص عليها دستور البلاد.

أسباب التحول الديمقراطي :

شهد العالم موجات مختلفة من التحول نحو الديمقراطية Waves of Democratic Transition فقد وصف صموئيل هانتنغتون هذا التحول في كتابه الشهير " الموجة الثالثة من الديمقراطية " Democracy's Third Wave. بأن الديمقراطية جاءت في ثلاث موجات، وموجتان مضادتانTwo Reverse Waves، هذه الموجات فسرت التحول من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية في فترات زمنية مختلفة، بدأت الموجة الأولى من الديمقراطية في العشرينيات من القرن التاسع عشر، وانتهت في عام 1926، استمرت هذه المرحلة ما يقارب عن قرن من الزمان، حيث ازداد عدد الدول الديمقراطية في هذه الموجة إلى 29 دولة. أتبعت الموجة الأولى من الديمقراطية بموجة مضادة Reverse Wave بوصول موسوليني إلى السلطة في إيطاليا في عام 1922، وبحلول عام 1942 انخفض عدد الدول الديمقراطية إلى حوالي 12 دولة (Huntington, 1991) ، بينما بدأت الموجة الثانية من الديمقراطية في أعقاب انتصار دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في عام 1962 إلى 36 دولة، ومرة أخرى شهدت العملية الديمقراطية انتكاسة جديدة بين عامي 1960–1975، الأمر الذي أدى إلى تدني عدد الدول الديمقراطية إلى 30 دولة (Huntington, 1991).

إن التحول كان بشكل كبير في دول أمريكا اللاتينية، فالانتقال نحو الاستبدادية بدأ في البيرو، في عام 1962، عندما تدخل الجيش لتغيير نتائج الانتخابات، بينما في عام 1964، أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في البرازيل وبوليفيا، كذلك سيطر الجيش على السلطة في الأرجنتين، في عام 1966 وفي الأكوادور في عام 1972، وفي الأروغواي وتشيلي في عام 1973 (Huntington, 1991).

أما الموجة الثالثة من الديمقراطية فقد كانت بين عامي 1970– 1980، شملت البرتغال، وأسبانيا، وامتدت لتشمل وسط، وجنوب أمريكا والفلبين، وبولندا والمجر(Huntington, 1991). فمنذ انهيار النظام الاستبدادي في البرتغال في أبريل 1974 ازداد عدد الدول الديمقراطية حيث قدرت في عام 1996 بحوالي 117 دولة (Diamond,L, 1996) .

تتسم عملية التحول الديمقراطي بدرجة كبيرة من التعقيد في كافة دول العالم التي شهدت تحولات سياسية، وتظل نتائج التحول غير واضحة المعالم لفترة طويلة من الزمن، إذ ستنتقل الدولة إلى حكم ديمقراطي، أو إلى حكم ديكتاتوري، ولكن بوجوه جديدة، فالتحول الديمقراطي يرتبط بالظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية السائدة في المجتمع، ومدى تطورها (المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، 2001). وقد حدد لنا صموئيل هانتنغتون خمسة أسباب للتحول الديمقراطي:

1- نتائج العدوى Infection: عندما يبدأ شعب دولة معينة يطالب بالديمقراطية، تتأثر الدول المجاورة لها، ويبدأ مواطنو تلك الدول بمطالبة حكوماتهم بالإصلاح، وذلك كما حدث على سبيل المثال في الموجة الثالثة من الديمقراطية، في أوروبا الشرقية، في عام 1991.

2- انهيار الحكومة الاستبدادية The Collapse of Authoritarian Government: عندما لا يستطع النظام القائم أن يوفر الحاجات الأساسية لمواطنيه، ولا يستطع أن يصون النظام السياسي، يطالب المواطنون بالإصلاح، وحتى الثورة لإعادة بناء النظام المحلي. وأحد الأمثلة على ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي حدث بسبب الركود الاقتصادي Economic Stagnation.

3- النمو الاقتصادي Economic Growth: مفهوم الليبرالية يشير إلى أن الزيادة في النمو الاقتصادي يخلق الطبقة الوسطى، التي بدورها تطالب بمنحها فرص للانخراط في العملية السياسية، وفي هذا النوع من الحالات فإن التعبئة الاجتماعية تصبح سريعة؛ للتقليل من شرعية الحكومة الاستبدادية، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث فى كوريا الجنوبية و تايوان.

4- خيار القادة السياسيين Choice of Political Leaders : يعتبر واحد من المفاتيح الرئيسية التي تأتي من النخبة الحاكمة، خاصة عندما يصبح القادة مدركين لكوْن التحول الديمقراطي هو العلاج الوحيد للحفاظ على النظام الحالي، فيبدأ القادة السياسيون بعملية التحول الديمقراطي، وعلى سبيل المثال الرئيس السابق لجنوب أفريقيا فريديريك ويليم دي كليرك، قاد جنوب أفريقيا إلى أن تكون دولة ديمقراطية، وذلك من خلال قيامه بكثير من التعديلات، أنهت مرحلة التمييز العنصري، كما قاد عدة حوارات مع المجلس الأفريقي القومي، بقيادة نيلسون مانديلا، أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق.

5- تأثير الجهات الفاعلة من خارج الدولة External Influence: إن الإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية، أو الدول الخارجية، يشكل ضغطاً على النظام الاستبدادي، فعلى سبيل المثال انهيار ماركوس في الفلبين كان نتيجة للضغوطات الدولية، وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية (Huntington, 1991).

إن عمليات التحول الديمقراطي تتصف بأنها عمليات طويلة الأمد ،Long Term Processes ، فعلى سبيل المثال استغرق إجراء أول انتخابات نيابية حرة في دول شرق وجنوب أوروبا فترة تتراوح ما بين 4-7 أشهر، في حده الأدنى في اليونان، ورومانيا، وبلغاريا، وألمانيا الشرقية، ووصلت إلى 18 شهراً في البرتغال، وإسبانيا، وبولندا، والمجر، واستغرقت عملية التحول في المكسيك حوالي سبعين عاماً (المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، 2011). الجدول التالي يبين بعض تجارب نجاح وفشل التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة من دول العالم، اشتملت على دول من أوروبا الشرقية، وشمال وجنوب أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط.

جدول (2)

بعض تجارب نجاح و فشل التحول الديمقراطي

الدولة	النجاح والفشل
الجزائر 1991-1992	فشل التحول الديمقراطي
أنغولا 1975	فشل التحول الديمقراطي
أذربيجان 2005	فشل التحول الديمقراطي
تشيلي 1988	نجح التحول الديمقراطي
الصين 1989	فشل التحول الديمقراطي
غانا 1996	نجح التحول الديمقراطي
أندونيسيا 1998	نجح التحول الديمقراطي
إيران 1980	فشل التحول الديمقراطي
المكسيك 2000	نجح التحول الديمقراطي
بولندا 1981	فشل التحول الديمقراطي
صربيا 2000	نجح التحول الديمقراطي
جنوب أفريقيا 1994	نجح التحول الديمقراطي
كوريا الجنوبية 1987	نجح التحول الديمقراطي
تركيا 1982	نجح التحول الديمقراطي
أوكرانيا 2004	نجح التحول الديمقراطي

Michael, M. Amichai, M. Kathryn,S. (2007). Evaluating international influences on emocratic transitions: concept paper. Center on democracy, development and the role of law. P.13.

خصائص التحول الديمقراطي :

1- تتميز فترات التحول الديمقراطي بغموض كبير، لا أحد يعرف خلال فترة التحول من سيفوز، أو من سيخسر، حتى لو كان هناك اتفاقات على أهداف التحول السياسي، والاقتصادي ، فالعمليات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تتفاوت إلى حد كبير، فالدول التي يحدث فيها تحول تختلف في مستويات عدم الاستقرار الحكومي Signs of Governmental Instability، والجمود في اتخاذ القرار Stagnation of Making Decision وظهور احتجاجات عنيفة، وحروب Severe Uprisings and Wars، تشترك فيها مجموعات عرقية مختلفة (Helga, Welsh, 1994).

2- تتغير هياكل الأنظمة الاستبداية السابقة Previous Structural Systems ، خلال فترة التحول الديمقراطي بالمدى السريع في توسيع نطاق الممثلين السياسيين، والحاجة للاتصالات السياسية فيما بينهم (Helga, Welsh, 1994).

3- ليست كل التحولات التي تشهدها الأنظمة الاستبدادية تشهد نفس النمط من التحول، ففي الثورة الإيرانية في عام 1979، استبدل نظام استبدادي، قاده شاه إيران، بنظام استبدادي آخر قاده آية الله الخميني (Geddes, B. Wright, J. Frantz, E, 2012)، بينما الأمر في ليبيا كان مختلفاً، حالما بدأت الثورة، تبعتها حرب أهلية، عكست طبيعة نظام القذافي، الذي كان يفتقد لوجود مؤسسات قوية، تقود الدولة في فترة ما بعد الثورة إلى بر الأمان، بشكل يختلف عن الثورة المصرية، والتونسية اللتين برهنتا على وجود مؤسسات مستقلة عن زين العابدين بن علي، و حسني مبارك، نجحتا في الاستمرار بالدولة حتى بعد الإطاحة بقادتها (International Crisis Group, 2011)، ففي الحالة الليبية، أشار Makara ماكارا الي أن النظام الليبي خلال حكم القذافي اعتمد على مؤسسات أمنية متداخلة إلى جانب الجيش النظامي، فاللجان الثورية، والقبائل، والمليشيات، وقوات المرتزقة كانت عناصر أساسية في نظام القذافي، كما أن نظام القذافي قام بشراء ولاء الأجهزة الأمنية، من خلال منحهم بعض المزايا والامتيازات Privileges ، خاصة القوات الخاصة التي سُلحت تسليحاً جيداً (2012)، وهذا يعزز الرأي القائل: بأنه كلما كانت المؤسسة العسكرية مبنية على أساس مؤسساتي؛ وعلاقتها قوية بالمجتمع، كلما كانت المؤسسة العسكرية Military Institution منفتحة أكثر على الشعب، وتناصر التحول الديمقراطي، كما حدث في تونس، ومصر.

أساليب و أنماط التحول الديمقراطي :

إن تحول القوة في الأنظمة السياسية هو ظاهرة طبيعية، فقد شهد العالم الكثير من هذه الأحداث عبر الزمن، سواء كان التحول بالطرق السلمية، أو بالعنف، فهناك عوامل داخلية، وخارجية تحدد أسلوب، وسرعة التحول السياسي في الدولة، وقد صنف Stradiotto & Guo، ستراديوتو، وجوو أربع فئات من التحول:

1- التحول من أعلى Transition from Above: عندما تقود النخبة الحاكمة Ruling Elite التحول نحو الديمقراطية، والحكومة تكون أقوى من المعارضة، يحدث التحول عندما يبادر النظام السياسي بالتحرر والتحول نحو الديمقراطية والإصلاحات تبدأ من أعلى، أي من هرم السلطة، مثل ما حدث في أسبانيا و البرازيل و تايوان.

2- التعاون Cooperative: الديمقراطية تكون نتيجة فعل مشترك بواسطة الحكومة وحركات المعارضة Government and Oppositions Movements، والميزة الرئيسية في هذا النموذج من التحول هو اتفاق، أو مفاوضات، أو تسوية بين الحكومة والمعارضة، والإصلاحات تحدث نتيجة تعاون مشترك بين النخبة الحاكمة، والمعارضة، فالحكومة تكون مستعدة لمناقشة القيام بإصلاحات، لكنها تمانع لتبدأ تغيير النظام بالكامل، كما هو الحال في بولندا، وتشيكوسلوفاكيا.

3- الانهيار Collapse: تباشر حركات المعارضة مبادرة تحقيق الديمقراطية، حيت تقود المعارضة الإطاحة بالنظام، والتغيير يحدث من الأسفل حيت تكون حركة الإصلاح في إطار النظام المنهار ضعيفة، أو غائبة، فالتحول الديمقراطي يكون نتيجة لأن المعارضة تكون قوية، والحكومة تفقد سيطرتها على الأوضاع، حتى تنهار أو يطاح بها. كذلك الدعم الشعبي يكون عاملاً مهماً جداً، كأحد العوامل الرئيسية للتحول، وأن يكون الجيش غير مستعد للدفاع عن النظام، وبالتالي التحول يقاد بالثورة، أو الإنقلاب، مثل ما حدث في البرتغال، واليونان، والأرجنتين، والفلبين.

4- التدخل الخارجي External Intervention: هذا الأسلوب من التحول يحدث عندما يطيح جيش خارجي بنطام سياسي، فالتدخل الخارجي يشترك بنفس خصائص النموذج السابق، غياب الإصلاحيين في النظام القائم، كذلك النظام القائم يكون معارضاً للتغيير، كما كان عليه الحال في النظام العراقي، خلال فترة حكم صدام حسين، في حالة انهيار النظام السياسي، الحكام الذين أطيح بهم من سدة الحكم دائماً مصيرهم إما القتل، أو النفي، أو السجن، كما هو الحال بالنسبة لصدام حسين الذي أعدم، أو نورييغا الرئيس الأسبق لبنما الذي سجن منذ إزاحته عن السلطة في عام 1990 (Stradiotto. Guo 2010).

مؤشرات التحول الديمقراطي :

يتحقق التحول الديمقراطي بصورة كاملة في الدولة Complete Democratic Transition إذا ما توفرت المؤشرات التالية:

1- وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسين الرئيسين The Main New Political Actors بشأن النظام السياسي الجديد (حسنين إبراهيم، 2013).

2- إصدار دستور جديد، يلبي طموحات كل أفراد المجتمع Issuing a New Constitution (حسنين إبراهيم، 2013).

3- إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة (Seymour Lipset, 1994).

4- تشكيل حكومة Forming a Government، من خلال انتخابات حرة، ونزيهة، تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيداً عن وجود أية قوى أخرى، تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية (حسنين إبراهيم، 2013).

5- سيادة الثقافة السياسية في المجتمع، التي تحترم حقوق الإنسان، والمتمثلة في احترام حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون (Seymour Lipset, 1994).

6- بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون (Seymour Lipset, 1994).

تحديات التحول الديمقراطي :

تختلف التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي من منطقة إلى أخرى من العالم؛ وذلك بسبب اختلاف الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعلى سبيل المثال التحديات التي تواجه تجارب الديمقراطية في أفريقيا متعددة، ومركبة، تشمل ترسيخ المبادئ الدستورية، وإعادة بناء الدولة ما بعد فترة الاستعمار، وضمان ابتعاد القوات المسلحة، بشكل دائم عن السياسة، وتأسيس هياكل لتفعيل إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية المستدامة، والاستقرار السياسي، وتنشئة قيادة فعالة، وحماية حقوق الإنسان، وسلطة القانون (Femi, F, 2008) .

إن معظم الأنظمة في أفريقيا تدار بواسطة أنظمة شبه استبدادية، لديها واجهة ديمقراطية، أو مظهر زائف من الديمقراطية، لديها كل مؤسسات النظم السياسية الديمقراطية، لديها انتخابات برلمانية، و انتخابات منتظمة، وسلطات قضائية مستقلة اسمياً فقط، ولديها دساتير مقبولة عموماً بشكل كبير، لكن في نفس الوقت هناك مشاكل خطيرة في عمل النظام الديمقراطي في تلك الدول، فالأنظمة الاستبدادية لن تقدم انتخابات تنافسية كاملة، تلك التي قد تؤدي إلى فقدان قادتها السلطة، بعض قادة هذه الدول غير متأكدين إلى أي مدى هم حقاً يريدون أن يذهبوا نحو التعددية السياسية في بلدانهم (Femi, F, 2008) ، أما على صعيد الدول العربية تمثل الثقافة الديمقراطية عائقاً كبيراً في ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمعات العربية، فقد أكد علي الدين هلال بأن ممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تنمو، أو تزدهر في مناخ ترقب، وتوجس تجاه الآخر تسوده قيم المؤامرة والشك في أن الأطراف الأخرى تبطن غير ما تعلن، وأن لها أهدافها المستترة، وغير المعلنة، فعملية التحول الديمقراطي لا يمكن إدارتها بمنطق حروب الاستئصال، وأنه من ليس معي فهو ضدي، أو بمنطق زعم فريق سياسي أن بيده كل الحلول لمشاكل الدولة، وعلى الأطراف الأخرى الانصياع له وقبول سياساته ، إن إنجاح التحول الديمقراطي يتطلب منا العمل على معالجة، وتدارك حالة التفتت، والتشرذم المجتمعي، و انعدام الثقة بمؤسسات الدولة، والعمل على إعادة سيادة القانون إلى نصابها، وضمان سير المؤسسات القضائية نحو تحقيق العدالة، وترسيخ مبادئ القانون.

بينما البرازيل على سبيل المثال واجهت تحديات سياسية في تدعيم الديمقراطية، تمثلت في انعدام اليقين، أثناء فترة التحول، وما صاحبه من قلق شعبي، وفوضى، وأزمات، وانسداد قنوات التحول، في ظل تعادل القوة بين النظام الدكتاتوري، والقوى المطالبة بالديمقراطية (المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، 2011).

لقد تنبأ Bremmer Ian بريمر أيان بأن الفترة ما بين تخفيف الحكم الاستبدادي، وتعزيز الديمقراطية تتسم بالعموم باختلالات، على سبيل المثال: صراعات اجتماعية، وسياسية، مثل الاضطرابات، والانتفاضات، وأعمال العنف، والتشوهات الاقتصادية، مثل التضخم، وتنامي عدم المساواة الاجتماعية واضطراب العملة، والجريمة المنظمة، والإرهاب، إضافة إلى سوء الحكم الذي دائماً يتزامن مع تفاقم الظروف السياسية والأمنية.

الخاتمة :

يستخلص هذا البحث أن عملية التحول الديمقراطي اتسمت بدرجة كبيرة من التعقيد في كل الدول التي شهدت تحولات سياسية، لأنه ليست كل التحولات تفضي إلى ديمقراطية حقيقية، أو تكون بنفس الطريقة، فقد تنتقل الدولة إلى نظام دكتاتوري جديد، أو تنزلق في فوضى عارمة، وحروب أهلية، وتتميز فترات التحول بعدم الوضوح الكبير، فلا أحد يستطيع أن يُدرك خلال فترة التحول من سينتصر، أو من سيخسر، حتى لو كان هناك اتفاقات على أهداف التحول السياسي، والاقتصادي، فالعمليات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تتفاوت إلى حدٍ كبير من دولة إلى أخرى، فالدول التي يحدث فيها تحول تظهر فيها علامات مختلفة من عدم الاستقرار الحكومي، وجمود في اتخاذ القرار، وظهور احتجاجات عنيفة، وحروب تشترك فيها جماعات عرقية، أو طائفية، أو قبلية، مختلفة، وهناك تحديات كبيرة تواجه الدول التي يحدث فيها تحول، قد تكون سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو عرقية، أو قبلية.

إن التحول الديمقراطي يتحقق بصورة كاملة، إذا ما توفرت بعض المؤشرات، مثل وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين، بشأن النظام السياسي الجديد، المتمثل في إصدار دستور، وتشكيل حكومة من خلال، انتخابات حرة، ونزيهة، مقبولة من غالبية أفراد المجتمع، وتكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيداً عن وجود أية قوى أخرى تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

النتائج :

1- يرتبط التحول الديمقراطي بالظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية،والثقافية السائدة في المجتمع.

2- هناك عوامل داخلية، وخارجية تحدد أسلوب، وسرعة التحول الديمقراطي.

3- يتطلب التحول الديمقراطي وجود وثيقة دستورية جديدة، تضمن سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والانتقال السلمي للسلطة.

التوصيات :

1- بالرغم من خصوصية كل دولة، يجب الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في التحول الديمقراطي، لتفادي الكثير من الأخطاء، والتجاوزات والانزلاق في الصراعات، والحروب.

2- يجب تحقيق التوازن بين القوى السياسية، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، من أجل ضمان نجاح التحول الديمقراطي.

3- التحول الديمقراطي لحظة فاصلة في تاريخ الدولة التي تشهد تحولاً، وبالتالي يجب منح الجميع حق المشاركة السياسية.

4- ترسيخ سيادة القانون، واستقلاله عن السلطة التنفيذية، والتشريعية.

5- ترسيخ مفهوم المواطنة.

6- التقيد بالشفافية والمساءلة.

7- استكمال عملية بناء المؤسسات، وإضفاء الطابع المؤسسي على عمل الدولة، وتأكيد استقلاليتها عن شخص الحاكم.

قائمة المراجع

Booth, John. A. Wade, Christine. J. Walker, Thomas. W. (2010). *Understanding Central America: Global forces, rebellion, and change*. Boulder, CO: Westview Press.

Bremmer, Ian (2006): *The J Curve: A New Way to Understand Why Nations Rise and Fall*. New York: Simon & Schuster.

Crescenzi, M. J. C. (1999). "Violence and uncertainty in transitions." *Journal of Conflict Resolution, 43* (2).

Deegan, Heather (1994). *The Middle East and Problems of Democracy*. Colorado: Lynne Rienner.

Diamond, L. (1996). Is the third wave over? *Journal of Democracy,* 7 (3).

Doorenspleet, Renske. (2000). Reassessing the three waves of democratization. *World Politics*, *52* (3).

Fish, M, Steven. (2011). *Are Muslims distinctive? A look at the evidence*. Oxford: Oxford University Press, USA.

Geddes, B., Wright, J., & Frantz, E. (2012). New data on Autocratic regimes. Unpublished paper and data set: UCLA, Pennsylvania State University and Bridgewater State University.

Helga A. Welsh. Political Transition Processes in Central and Eastern Europe. Comparative Politics, Vol. 26, No. 4 (Jul., 1994).

Huntington, S, P. (1991). Democracy's third wave. *Journal of Democracy. 2* (2).

Huntington, S. P. (1991). *The third wave: Democratization in the late twentieth century*. Norman: University of Oklahoma Press.

International Crisis Group. (2011). Popular protest in North Africa and the Middle East (v): Making Sense of Libya. *Middle East/North Africa Report.*

Johnston, H. (2012). State violence and oppositional protest in high-capacity authoritarian regimes. *International Journal of Conflict and Violence, 6.* (1).

Lewis, Paul, (2005). Democratization in Eastern Europe. In Potter, David (Ed.), *Democratization*. Cambridge: Polity.

Lipset, M. Seymour. (1994). The Social requisites of democracy revisited: 1993 Presidential Address. *American Sociological Review*. 59 (1).

Makara, M. (2012). Effects of coup-proofing: Explaining military behavior during the Arab spring. Maxwell School of Citizenship and Public Affairs: Syracuse University. (Cited with author permission).

Mazo, E. (2005).What Causes Democracy? Center on Democracy, Development, and The Rule of Law Stanford Institute on International Studies.

McFaul, M., Magen, A. Stoner, K. (2007). Evaluating international influences on democratic transitions: Concept paper. Center on democracy, development and the role of law. Freeman Spogli Institute for International Studies. Stanford: CA.

O'Donnell, G. A., Schmitter, P. (1986). *Transitions from authoritarian rule: Prospects for democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Stradiotto, G. A., Guo, S. (2010). Transitional modes of democratization and democratic Outcomes. *International Journal on World Peace*, 27 (4).

مصادر ومراجع الإنترنت

المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً. (2011). برنامج الأمم المتحدة.
http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%0 20-11-2014
Report%20WEB_Arabic.pdf

آفاق التحول إلي الديمقراطية في بلدان الربيع العربي في ظل الواقع العربي الراهن.(2011).
2014-10-24 http://www.assecaa.org/Arabic/HumanRightsWorkPaper.htm

حسنين إبراهيم.(2013). الإنتقال الديمقراطي:إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124953343 2014-10-8.
1438.html

علي الدين هلال (2008)، هل ينجح التحول الديمقراطي دون ثقافة ديمقراطية، مجلة الأهرام،

http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/8/16/OPIN2.HTM .2015-6-24

Femi, F. (2008). Challenges of democratic transition in Africa Retrieved from
http://pambazuka.org/en/category/features/48136. 15-10-2014

Lynn-Jones, S.M. (1998).Why the United States should spread democracy. (Ed.) International Security. Retrieved from
http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/2830/why_the_united_states_should_spread_democracy.html. 15-10-2014.